

إسرائيل/الأراضي المحتلة : ضعوا حداً للعقاب الجماعي للفلسطينيين في الأراضي المحتلة

بعد مضي شهر على إعادة احتلال إسرائيل للقرى والمدن في الضفة الغربية، ما زال أكثر من UMM ألف فلسطيني يعانون من آثار حظر التجول والإغلاق لمدة طويلة. ويواصل الجنود الإسرائيليون ارتكاب عمليات قتل غير قانونية ضد الفلسطينيين من دون أن ينالوا عقابهم. ويظل المئات من الفلسطينيين رهن الاعتقال بما فيه الاعتقال الإداري من دون تهمة أو محاكمة، ويتواصل تدمير المنازل والممتلكات أو إلحاق الأضرار بها.

وتدعو المنظمة السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لحظر التجول وعمليات الإغلاق عند نقاط التفتيش والإجراءات الأخرى التي تهدف إلى المعاقبة بلا تمييز عوضاً عن تعزيز أمن إسرائيل بفعالية. وتتجم عن كل ذلك آثار مدمرة على الحياة اليومية للفلسطينيين العاديين.

وبعد NV يونيو/حزيران OMMO شن جيش الدفاع الإسرائيلي "عملية الدرب الحازم" وأعاد احتلال الضفة الغربية. وقالت البيانات الرسمية إنها ترمي إلى منع شن المزيد من الهجمات ضد الإسرائيليين بعد عمليتين انتحاريتين وقعتا في القدس يومي NU و NV يونيو/حزيران OMMO وأسفرتا عن مصرع OS إسرائيلياً.

وتشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ إزاء تدهور الأوضاع وتلاشي الحقوق الإنسانية الأساسية للفلسطينيين، إذا تجري معاقبة كامل السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وبوصفهم شعباً يزرع تحت الاحتلال العسكري، يُعتبر الفلسطينيون "أشخاصاً محميين" بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب الصادرة في العام NVQV. ولا تتضمن الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة "القتل المتعمد" وحسب، بل أيضاً "التسبب المتعمد بالمعاناة الشديدة". وشملت التدابير التي اتخذها جيش الدفاع الإسرائيلي : منذ ON يونيو/حزيران فرض حظر التجول على معظم المدن الفلسطينية (باستثناء أريحا)، ويظل العديد من القرى في الضفة الغربية خاضعاً لحظر التجول مدة تصل إلى OQ ساعة في اليوم مما يجبر الفلسطينيين على العيش قيد الإقامة الجبرية الفعلية. وفي نابلس لم يُرفع حظر التجول الساري المفعول على مدار الساعة إلا مرة في الأسبوع لمدة تصل إلى ست ساعات. وفي طولكرم، ورد أن حظر التجول الذي فرض في OM يونيو/حزيران لم يُرفع إلا ثماني مرات، لمدة تصل إلى أربع ساعات في اليوم. وحتى عندما خُفف حظر التجول رسمياً، فإنه يحجز سكان المدن الخاضعين للحظر في منازلهم من غروب الشمس وحتى الفجر.

ويعيش أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الحصار. وقد قطعت تقريباً جميع الطرق المؤدية إلى المدن أو القرى بحواجز بحرسها جنود، أو أُغلقت بكتل خرسانية أو بأكوام من التراب والخنادق. ويمكن لرحلة مسافتها QM كيلومتراً أن تستغرق عدة ساعات. ويُمنع الفلسطينيون من استخدام العديد من الطرق الرئيسية ويحتاجون إلى تصاريح خاصة، غالباً ما يتعذر الحصول عليها، للتنقل من منطقة إلى أخرى.

وأثر حرمان السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من حرية الحركة على قدرة الفلسطينيين العاديين على الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن قدرتهم على مزاولة الأعمال التجارية والسفر والحفاظ على الروابط الأسرية. وكان له وقع شديد على الاقتصاد الفلسطيني. وقد جرت عملية إعادة الاحتلال في الوقت ذاته الذي بدأت فيه الامتحانات المدرسية النهائية، مما منع الأساتذة والطلاب والمشرفين من الوصول إلى المدارس.

وتواصل انتهاكات الحق في الحياة والرعاية الطبية. ويبدو أن الجنود الإسرائيليون يعتبرون أن فرض حظر التجول يخولهم إطلاق النار على أي شخص يمر في الشارع؛ وإضافة إلى ذلك أطلق الجنود النار على الناس في الشوارع عندما كان حظر التجول مرفوعاً. وفي جنين قُتل ثلاثة أطفال بنيران الدبابات الإسرائيلية خلال الرفع المؤقت للحظر يومي ON و OS يونيو/حزيران. وكذلك في جنين أُطلق الجنود الإسرائيليون الذين كانوا على متن دبابة النار في NN يوليو/تموز OMMO على صحفيين فلسطينيين اثنين يرتديان سترات كُتب عليهما بوضوح كلمة "صحافة" وتوفي أحدهما متأثراً بجروحه.

ويُحتجز أكثر من SMM فلسطيني الآن قيد الاعتقال الإداري، معظمهم في خيم في معتقلي أوفر وكتريوت (أنصار P). كذلك يُحتجز عدة مئات من الفلسطينيين الآخرين، الذين اعتُقل العديد منهم بصورة تعسفية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، رهن الاعتقال السابق للمحاكمة في مراكز داخل إسرائيل والأراضي المحتلة.

وخلال عملية إعادة احتلال الضفة الغربية RTS؟ية، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي تدمير منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم أو إلحاق أضرار من دون وجود ضرورة عسكرية مطلقة. وفي OO يونيو/حزيران OMMO هدم الجنود الإسرائيليون في جنين منزلاً على رأس عائلة خمسة أطفال، قُتل صبي عمره NO عاماً واسمه فارس السعدي. وفي منطقة نابلس، دُمر منزلان، تملكهما عائلات رجال مطلوبين لهجمات شنت ضد إسرائيليين، وذلك كعقاب جماعي لهم في NV يوليو/تموز؛ ولحقت أضرار فادحة بالمنازل المجاورة من شدة الانفجارات

التي نفذها جيش الدفاع الإسرائيلي.

لقد آن الأوان للحكومة الإسرائيلية وزعماء العالم أن يقرؤا بأن احترام حقوق الإنسان الأساسية لا يتماشى مع الأمن وحسب، بل إنه لن يكون هناك أمن ولا سلام من دون حقوق الإنسان.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:

+QQ OM TQNP RRSS

منظمة العفو الدولية : Easton St. London WC1X 0DW N. موقع الإنترنت : <http://www.amnesty.org>